

تأثير تعديلات قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم 73 لسنة 2003 في جودة المهنة

علي عبدالقادر الننيبات وداليا إبراهيم مصطفى ورامي محمد الزبيدية *

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى تأثير تعديلات قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم 73 لسنة 2003 في جودة المهنة، من وجهة نظر المحاسبين القانونيين في الأردن، حيث تم تصميم استبانة تشتمل على مجموعة من الأسئلة مكنت الباحثين من الإجابة على مختلف أسئلة البحث. وقد استخدمت المتوسطات الحسابية واختبار كاي تربيع في تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها.

أظهرت نتائج الدراسة أن التعديلات على قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية سواءً ما يتعلق منها بالمحاسب القانوني أو بتنظيم المهنة نفسها تؤثر في جودة مهنة المحاسبة القانونية بدرجة متوسطة، كما أن هذه التعديلات تساعد في تحقيق أهداف القانون بدرجة متوسطة أيضاً. وتشير النتائج إلى أن هذه التعديلات، بالرغم من أنها جاءت لصالح كل من المحاسبين القانونيين والمجتمع ومستخدمي البيانات المالية، إلا أنها ليست بالمستوى المطلوب. وبناءً على هذه النتائج فإن الباحثين يقترحون ضرورة المراجعة الفورية لهذه التعديلات ولجميع مواد القانون بعد الاسترشاد بأراء كافة الفئات ذات العلاقة سواءً كانوا محاسبين قانونيين أو أكاديميين أو مستخدمي البيانات المالية.

الكلمات الدالة: قانون تنظيم المهنة، جودة المهنة، المحاسبون القانونيون، التدقيق.

مقدمة

عليها في اتخاذ القرارات. ولكون مهنة المحاسبة القانونية تعتبر إحدى المهن التي يجب أن تؤدي بأعلى جودة وأمانة وموضوعية لمساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية (Arens, et al., 2009)، إضافة إلى أن توافر الجودة في أعمال التدقيق، تعمل على زيادة ثقة الجمهور بهذه المهنة؛ الأمر الذي ينعكس إيجاباً على جميع أعضاء المهنة وجمهورها.

إن الأهمية الواضحة لمهنة المحاسبة القانونية، وإن تنوع الأطراف ذات العلاقة وتعددها بهذه المهنة جعلها دائماً عرضة للنقد والتغيير والتطوير، وهذا شأن المهنة التي تستمد وجودها أصلاً من قبول المجتمع لها ومن تلبيةها لتوقعات المجتمع المعقولة. لذلك جاء قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (73) لسنة 2003 ليعدل قانون مهنة تدقيق الحسابات رقم (32) عام 1985، محاولاً سد الثغرات التي ظهرت في القانون الأخير، وبالتالي تحسين تنظيم المهنة ورفع جودة الخدمة المقدمة. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتحليل التغييرات التي أدخلها القانون الجديد والتعرف على تأثيرها على مهنة المحاسبة القانونية.

مشكلة الدراسة

صدرت القوانين المنظمة للمهنة منذ القدم، وبقيت تعدل وتتقح على مر الأزمنة، ويمكن القول أن هذه التعديلات ما هي

تقدم مهنة المحاسبة القانونية خدمات اقتصادية واجتماعية تهم طائفة كبيرة من متبعي أداء الوحدات الاقتصادية ومستخدمي البيانات المالية، وهي عملية يفرضها القانون وتنظمها جهات مهنية ورقابية مختلفة في أغلب بلدان العالم ومنها الأردن. وعملية التدقيق من المفروض أن تتم وفق منهجية تتبثق من معايير التدقيق، وعليها أن تراعي مصالح المستفيدين وذلك بتقديم خدمات بدرجة عالية من التنظيم والجودة والاستقلالية (أحمد، 2003).

وتؤدي مهنة التدقيق من خلال علاقة ثلاثية الأطراف، يمثل فيها المحاسب القانوني (المدقق) الطرف الأول وهو مقدم الخدمة، وإدارة الشركة الطرف الثاني وهي طالبة الخدمة، ويتعدد ممثلو الطرف الثالث، ولكن المستثمرين أهمهم (وهم فئة المستفيدين الأساسيين من الخدمة).

وتستمد جودة التدقيق أهميتها من نوعية الخدمات التي تقدمها لجميع الفئات ذات العلاقة بالقوائم المالية، والتي تعتمد

* قسم المحاسبة، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث 2012/3/9، وتاريخ قبوله 2012/5/11.

2. التعرف على مدى تأثير التعديلات التي طرأت على قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (73) لعام 2003 والمتعلقة بالمحاسب القانوني في جودة مهنة المحاسبة القانونية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين.

3. التعرف على مدى كون التعديلات في القانون رقم 73 لسنة 2003 جاءت لصالح المحاسبين القانونيين أم لصالح المجتمع ومستخدمي البيانات المالية.

4. التحقق مما إذا أدت التعديلات التي طرأت على قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (73) لعام 2003 إلى تحقيق أهداف القانون من وجهة نظر المحاسبين القانونيين.

الدراسات السابقة

يتناول هذا القسم من البحث بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بتنظيم المهنة وجودة خدمة التدقيق بسبب ارتباط الموضوعين معاً. فقد قام (الحמיד، 1995) بدراسة هدفت إلى تحديد خصائص جودة عملية التدقيق في السعودية من وجهة نظر مقدم الخدمة وطالبيها والمستفيد من نتائجها. استخدم الباحث استبانة مكونة من 50 خاصية، تم إرسالها إلى عينة مكونة من (39) مدققاً قانونياً و(68) مديراً مالياً و(81) مديراً لمكاتب تداول الأسهم، وخلصت الدراسة إلى أن أهم الخصائص من وجهة نظر جميع الفئات المشاركة كمجموعة واحدة هي توافر خبرات كافية لدى مدير مهمة التدقيق، وعدم وجود قضايا على المكتب تتعلق بمخالفات نظامية.

وأشار (Arrunada, 2000) إلى أن تطوير مهنة المحاسبة القانونية بشكل فعال يتطلب الأخذ بعين الاعتبار ثلاثة أمور رئيسية؛ أولها أن عملية التدقيق تعتمد بشكل كبير على الحكم المهني، والذي يعني الاعتماد على معلومات ليس من السهولة بمكان التحقق منها، وقد تكون عملية التحقق منها مكلفة، فيأتي دور تنظيم المهنة بوضع قوانين وأنظمة تخص طرق التحقق التي على المدقق اتباعها. أما الأمر الثاني الذي لا بد من مراعاته فهو تضرر الشركات ومستخدمي بياناتها بسبب ضعف تنظيم المهنة، وليس بالضرورة فقط بسبب انخفاض جودة خدمة التدقيق المقدمة لها، فلا بد من مراقبة عمل هذه الشركات، ويأتي دور المنظم بالمساعدة في عملية المراقبة. وأما الأمر الثالث فهو الأخذ بعين الاعتبار أن شركات التدقيق تستخدم عدداً من آليات الحماية لجودة خدماتها وكسمة للشركة والأصول التي تملكها، فيأتي دور تنظيم المهنة بضرورة مراعاة كيفية عمل هذه الآليات والسماح للشركات ببعض الحرية في اختيار المزيج الذي يناسبها من هذه الآليات.

ومن ناحية أخرى هدفت دراسة (أحمد، 2003) إلى تحديد العوامل المؤثرة في جودة التدقيق. وشمل مجتمع الدراسة جميع

إلا دليل على اكتشاف ثغرات وفجوات قانونية أسيء فهمها أو استغلالها، وأدت إلى مشاكل تتعلق بالمهنة والمهنيين ومستخدمي البيانات المالية، وقد تكون هذه التعديلات أيضاً تلبية لمستجدات المهنة وتطوراتها. كما ساهم في إحداث هذه المشكلات تدني المستوى العلمي والمهني، والاهمال في تطبيق معايير المحاسبة والتدقيق، وعدم التركيز على قواعد السلوك المهني، وانحسار دور المحاسب القانوني واستقلاليته، أضف لذلك وجود فجوة التوقعات (الذنيبات، 2003). وجاء قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية لسنة 2003 (رقم 73) على أمل أن يعمل على معالجة القصور في قوانين تنظيم المهنة خاصة قانون مهنة تدقيق الحسابات لسنة 1985 رقم 32. وكون هذا الأمر من الأهمية بمكان فإنه يتطلب الدراسة والبحث، وبالتالي فإنه يمكن بلورة مشكلة الدراسة من خلال التساؤل التالي:

ما دور التعديلات التي طرأت على قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (73) لعام 2003 في تحسين جودة المهنة. وهذا التساؤل الكبير يقود إلى طرح تساؤلات تتعلق بدور تلك التعديلات التي تتعلق بتنظيم المهنة نفسها، وتلك التي تتعلق بالمحاسب القانوني نفسه في جودة المهنة وفيما إذا كانت تساعد في تحقيق أهداف القانون.

أهمية الدراسة:

إن أفضل المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق في العالم لا تكون فعالة ما لم تدعمها قوانين واضحة وصريحة وعصرية. ويفترض أن تعزز مراجعة خبراء الهيئة العليا لمهنة المحاسبة القانونية (مجلس مهنة تدقيق الحسابات سابقاً) لقوانين المهنة وإجراءات التدقيق من جودة المهنة والأداء المهني. وإن التعرف على أهمية تعديلات قانون المهنة في تحسين جودة مهنة المحاسبة القانونية من شأنه أن يضع كل من له علاقة بتنظيم المهنة في صورة فهم معقول لمدى تحقيق هذه التعديلات لأهدافها وجديتها في إدخال التحسين في عملية التدقيق، وهذا الفهم من شأنه أن يحدث التغيير للأفضل. ولذلك فإنه يتوقع أن تخرج هذه الدراسة باستنتاجات تسلط الضوء على أهمية التعديلات التي حصلت ومدى تأثيرها في الأداء المهني ومدى الحاجة إلى إعادة النظر في هذه التعديلات.

أهداف الدراسة

في ضوء ما تم بيانه ضمن مشكلة الدراسة وأهميتها فإن هذه الدراسة تهدف إلى تحقيق ما يلي:

1. التعرف على مدى تأثير التعديلات التي طرأت على قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (73) لعام 2003 والمتعلقة بتنظيم المهنة في جودة مهنة المحاسبة القانونية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين.

المدقق واستقلاليته. لهذا السبب فإن حظر القيام بتقديم الخدمات غير التدقيقية، ووضع ضوابط عليها زادت ثقة مستخدمي البيانات المالية، وما لهذا من أثر على ضبط وتضيق فجوة التوقعات.

ومن المواضيع ذات الصلة بعملية تنظيم مهنة المحاسبة القانونية، موضوع التناوب الدوري Rotation، فقد توصلت دراسة (Arel et al., 2005) إلى أن القائمين على تنظيم المهنة والصحافة قد ألقوا الضوء على طبيعة علاقة المدقق وإدارة العميل في الأجل الطويل، ما من شأنه التقريب بينهما وبالتالي إضعاف مستوى جودة التدقيق. وأوضحت الدراسة وجود ثلاثة أمور تؤثر في العلاقة بين جودة التدقيق والتبديل الدوري وهي؛ قرب المدقق لإدارة العميل، وقلة الانتباه لتفاصيل التخطيط للعمل وصولاً للتقرير، وذلك بسبب التكرار، والرغبة في إرضاء العميل، ولذلك فإن عملية تنظيم المهنة يجب أن تأخذ عملية التدوير بعين الاعتبار بشكل جدي وأن يتم تفعيل ذلك في الواقع بمراقبة ذلك من قبل الجهات المنظمة للمهنة والمراقبة لها.

وقام (أبو ليل، 2007) بدراسة هدفت الى معرفة مدى تأثير القوانين الاردنية المرتبطة بمهنة التدقيق على استقلالية المدقق الخارجي من خلال توزيع استبانة على مكاتب التدقيق المحلية والدولية. وقد بينت نتائج هذه الدراسة وجود أثر ايجابي لكل القوانين الاردنية المرتبطة بمهنة التدقيق على استقلالية المدقق الخارجي، كما بينت الدراسة أنه من وجهة نظر عينة المكاتب المحلية أن معايير التدقيق الدولية هي أكثر القوانين التي ركزت على استقلالية المدقق بالمقارنة مع المكاتب الدولية التي أفادت أن قانون ضريبة الدخل رقم 57 لسنة 1985 هو أكثر القوانين تأثيراً على موضوع الاستقلالية، وبينت الدراسة أن قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية قد ركز على أهمية استقلالية المدقق ولكن بمستوى منخفض مقارنة مع القوانين الاخرى المرتبطة بمهنة التدقيق.

ملخص الدراسات السابقة وما يميز هذه الدراسة عنها:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة، يلاحظ أن هذه الدراسات ركزت على جوانب محددة تتعلق بجودة مهنة المحاسبة القانونية والعوامل التي تؤثر فيها، أو دراسة تطور المهنة في البلدان المختلفة، سواءً دراستها بشكل وصفي أو نقدي أو تفسيري. وقد استفاد الباحثون من هذه الدراسات في جوانب مختلفة خاصة في تكوين الاطار النظري الذي يتعلق بتنظيم المهنة عالمياً. إلا أنه، وحسب اطلاع الباحثين، لا يوجد دراسة تناولت موضوع تطور قوانين المهنة وأثره في جودة المهنة، لذلك جاءت هذه الدراسة، متميزة عن تلك الدراسات السابقة

مكاتب تدقيق حسابات الشركات الصناعية المساهمة العامة لعام (2002)، وفئة المديرين الماليين للشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن والمتداول أسهماها في سوق عمان المالي والبالغ عددها (35) شركة عاملة، والمستثمرين كشرركات (مؤسسات). وخلصت الدراسة إلى النقاط التالية:

1. أكثر العوامل أثراً في جودة التدقيق هي العوامل المرتبطة بفريق التدقيق.
2. ضرورة حرص مكاتب التدقيق على اختيار فريق العمل من ذوي الخبرة والاختصاص.
3. ضرورة تفعيل القوانين المهنية المتعلقة بآداب وسلوك المهنة، من خلال تفعيل دور الرقابة والإشراف من جمعية المحاسبين القانونيين على مكاتب التدقيق.
4. أن يكون هناك نظاماً وضوابط تلزم المكاتب بالالتحاق بكل ما هو جديد، وإلزامها بتخصيص جزء من إيراداتها لتدريب المدققين وتعليمهم بشكل مستمر.

و بعد أزمة Enron التي أحدثت ضجيجا في عالم المال وتنظيم المهنة تم دراسة أهم ردود الفعل في تنظيم المهنة، وعلى سبيل المثال، فقد خضعت استقلالية المدقق وجودة تقاريره للاختبار، وهو ما يحصل عادةً في حالات الفشل المؤسسي والانهيارات المالية. فقد بينت دراسة (Houghton and Christine, 2003) اهتماماً واضحاً وتأكيداً على استقلالية المدقق بالإضافة إلى كفاءته. وبينت الدراسة أن الشركات التي تتولى إصدار تقارير التدقيق يجب أن تكون مستقلة، وأن تكون منافستها منبثقة بشكل اساس من استقلاليتها، ولا بد أن يؤخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار في عملية تنظيم المهنة والتعديلات الخاصة بتشريعاتها.

أما (Francis, 2004) فقد قام بدراسة ميدانية للسنوات الخمس والعشرين الماضية الأخيرة - من تاريخ الدراسة- هدفت إلى التعرف على جودة خدمة التدقيق لدى الشركات المساهمة العامة والمدرجة في السوق المالي للولايات المتحدة الأمريكية. حيث توصل إلى أن حالات فشل التدقيق تصل إلى أقل بكثير من 1%، وأن أجور المدقق منخفضة، فهي أقل من 0.1% من إجمالي مبيعات العميل، وهذا ما يشير إلى أن مستوى الجودة مقبول وبتكلفة منخفضة. ولكن في التسعينات من القرن المنصرم، بدأت جودة التدقيق بالإنحدار وذلك بسبب الانهيارات الاقتصادية التي أصابت عدداً من كبار الشركات في السوق الأمريكي، والتي أدت إلى صدور قانون Sarbanes Oxley Act 2002، كما أشارت الدراسة إلى أن تقديم الخدمات الأخرى بالإضافة إلى التدقيق، يؤثر سلباً في استقلالية المدقق، مما يؤثر سلباً في جودة التدقيق، فهذه الخدمات تشكل بموضوعية

إلى تحسين نظرة المجتمع للمهنة والخدمات التي تقدمها، والذي ينعكس إيجابياً على استمرارية المهنة وعلى مستوى الأتعاب، وعلى جميع أعضاء المهنة.

فعلى سبيل المثال نجد من يدعو إلى جعل عملية التدقيق اختيارية من أجل تحقيق الأداء الأفضل. فقد أشار (Jamal, 2008) إلى أن إلزام الشركات المساهمة العامة بالتدقيق الخارجي قد يضعف المهنة ويفقد مقدموها أي حافز للتحسين في جودة الخدمة المقدمة، أضف إلى ذلك أن أجور المدققين تدفع من قبل إدارة العميل (Kinney, 2005). ولذلك يقترح، من أجل التخلص من هذه المشكلة، أن يأخذ المنظم للمهنة بعين الاعتبار وجود طرف ثالث مسؤول عن مهمة تعيين المدقق ومهمة دفع أتعابه، حيث أن إلغاء إلزامية تعيين المدقق وترك الخيار في ذلك إلى الشركات سيزيد من تنافسية شركات ومكاتب التدقيق وتقوية المبدأ الأساس في عملية التدقيق وهو الاستقلالية، مع العلم أن عملية التنظيم وحدها لا تكفي إلى تحقيق الاستقلالية (DeFond et al., 1999). وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى أن جودة التدقيق ترتبط بعدة عوامل منها: قدرة المدقق وسلوكه المهني، وهيكل السوق والحوافز التي يوجد بها الاقتصاد بشكل عام.

وبالنظر إلى نوع المؤسسات التي تنظم المهنة ودورها في تحسين جودة التدقيق، فإنها ستؤثر في التنظيم وشرعيته والممارسات الناتجة. فأى تغيير في عملية وضع قوانين تنظيم المهنة أو تغيير في واضعها، قد يعني خلق فرص جديدة لسيطرة ديمقراطية على طبيعة تنظيم المهنة (Cooper and Robson, 2006)، فالشركات المهنية المتخصصة تتزايد أهميتها مع مرور الوقت، كونها محترفة، رغم أنها لم تلق حتى الآن الاهتمام الذي تستحقه.

ومن الضرورة بمكان معرفة الجهة أو الجهات المسؤولة عن تنظيم المهنة في بلد ما، فهي متنوعة وتختلف من بلد إلى آخر، وبشكل عام فإن أهم مصادر تنظيم المهنة في العالم تتمثل بما يلي:

1- الجهات الحكومية: وهي جهات تشريعية تعمل على متابعة المهنة ومراقبتها لحماية المجتمع ومقدمي الخدمة. وقد انتقد (Willmot, 1990) هذا الشكل من التنظيم للمهنة، فأشار إلى أن من أسباب فشل المهنة هو النقص الواضح في المهنية الأصيلة والأناقية التي تدعو إلى حصر ما يخص تنظيم المهنة في يد جهة حكومية وعدم إفساح المجال للمجموعات المهنية للمشاركة في عملية التطوير. وتعتبر الصين من البلدان التي يتبع فيها هذا النوع من التنظيم، حيث يتم فرض متطلبات قانونية إجبارية على الشركات المدرجة في سوق الصين المالي

بأهدافها ومنهجيتها. ولا بد من الإشارة إلى أن مثل هذه الدراسات لا بد أن تأخذ نوعاً من الخصوصية، حيث أن تنظيم المهنة يتأثر بعوامل مختلفة ومنها خصوصية البيئة التي تعمل فيها المهنة.

الإطار النظري

إن تنظيم المهنة من الضرورة بمكان من أجل تشجيع المحافظة على الخصائص الأساسية لعملية التدقيق بما فيها الاستقلالية والكفاءة العالية. ومن وجهة نظر (Farndale and Brewster, 2005) فإن المجمعات المهنية قادرة على القيام بدور المنظم للمهنة وتحديد احتياجات مستخدمي البيانات المالية وبالتالي قادرة على تحقيق هذه الاحتياجات، إن هذه المجمعات المهنية قادرة على توصيف الاحتياجات الضرورية للمهنيين من مؤهلات ومعايير وقواعد للسلوك المهني بما يمكنها من القيام بدورها على أفضل وجه. فقد بين (Turley and Sherer, 1990) أن تنظيم المهنة يؤثر في كل من الطلب والعرض الخاص بالخدمات المهنية، وإن وجود المجمعات المهنية ودورها أساسي في عملية التنظيم من أجل المحافظة على الإشراف وتحقيق الكفاءة.

وأشار (Aba-alkhail, 2002) إلى أن تعديل تنظيم المهنة يجب أن يتم بناءً على البيئة الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبما أن العالم يتجه للعولمة فلا بد من إعادة النظر في التدقيق ومتطلباته ومعاييرته وعملية تنظيمه لتناسب مع متطلبات السوق الجديدة. وربطت كثير من الدراسات بين جودة خدمة المحاسبة القانونية وعملية تنظيم المهنة، لأن الأصل في الأداء المهني أن يكون موجهاً لخدمة المجتمع الذي أعطى الشرعية للمهنة ووجودها. ولذلك لا بد أن يأخذ أي تشريع مهني بعين الاعتبار ان الأساس في العمل المهني وفي عملية تنظيمه أن يتم تقديم الخدمة الأمثل لمستحقيها (IFAC, 2009). ولذلك فإن التطوير لعملية تنظيم المهنة لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار جودة الأداء المهني. وفي هذا المجال فإن المواضيع ذات الصلة بعملية التنظيم كثيرة ومتشعبة. ونظراً لأهمية جودة التدقيق، فقد نالت اهتماماً خاصاً من الجهات المنظمة للمهنة والمحاسبين القانونيين ومستخدمي البيانات المالية، وكان لها وجود ولو نظرياً خلال المحاولات المختلفة لتنظيم المهنة. أما فيما يتعلق بالجهات المنظمة للمهنة فهي تسعى إلى الارتقاء بجودة التدقيق والنهوض بمهنة المحاسبة القانونية، باعتبارها إحدى المهن الأكثر كفاءة وأمانة وموضوعية بالنسبة لجميع المهن، وتسعى هذه الجهات إلى إصدار المعايير المنظمة للمهنة والتأكد من تطبيقها للمحافظة على مصالح جميع الأطراف، الأمر الذي يؤدي

(Chambers, 2005).

ذات العلاقة بالمحاسب القانوني نفسه وأخرى ذات علاقة بالمهنة نفسها، وهذه التعديلات هي موضوع هذه الدراسة وسيتم بيانها خلال عملية تحليل بيانات الدراسة تجنباً للتكرار .

فرضيات الدراسة

1. لا تؤثر التعديلات المتعلقة بتنظيم المهنة والتي طرأت على قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (73) لعام 2003 في جودة مهنة المحاسبة القانونية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين.

2. لا تؤثر التعديلات المتعلقة بالمحاسب القانوني والتي طرأت على قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (73) لعام 2003 في جودة مهنة المحاسبة القانونية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين.

3. لا تؤدي التعديلات التي طرأت على قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (73) لعام 2003 إلى تحقيق أهداف القانون من وجهة نظر المحاسبين القانونيين.

4. لم تكن التعديلات في القانون رقم 73 لسنة 2003 لصالح المحاسبين القانونيين أو لصالح المجتمع ومستخدمي البيانات المالية.

تصميم الدراسة وأداتها

من أجل الإجابة عن أسئلة البحث المتعلقة بدراسة تأثير مستجدات قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم 73 لسنة 2003 في جودة المهنة تم تطوير استبانة تشتمل على مجموعة من الأسئلة، حيث تم تحديد التعديلات التي طرأت على قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم 73 لسنة 2003 من خلال مقارنة مواد قانون تدقيق الحسابات رقم 32 لعام 1985 ومواد قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم 73 لعام 2003. وقد وجهت الاستبانة للمحاسبين القانونيين.

ولما كان الهدف من الدراسة هو معرفة تأثير مستجدات قانون مهنة المحاسبة القانونية رقم 73 لعام 2003 على جودة مهنة المحاسبة القانونية، فقد تم تصميم استبانة مكونة من أربعة أجزاء لتغطي بذلك كافة الأسئلة اللازمة للإجابة عن فرضيات الدراسة. أما الجزء الأول فقد اشتمل على مجموعة أسئلة تتعلق بالمعلومات الشخصية للمحاسبين القانونيين الذين أجابوا على أسئلة الاستبانة. واشتمل الجزء الثاني على مجموعة من الأسئلة عن أثر تعديلات القانون على جودة مهنة المحاسبة القانونية، ووزعت الأسئلة على قسمين الأول يتعلق بالتعديلات الخاصة بتنظيم المهنة، والثاني عن التعديلات المتعلقة بالمحاسب القانوني. أما الجزء الثالث فقد اختص بأسئلة عن أهداف القانون، وأخيراً الجزء الرابع فقد احتوى على مجموعة من الاقتراحات التي تتعلق بتنظيم المهنة.

2- الجهات المختصة في مجال المهنة: تتغير البيئة الاقتصادية بشكل مستمر بما يتناسب مع الحاجات والعوامل الاقتصادية المحيطة، وهذا يتطلب وجود مؤسسات مختصة ذات كفاءات عملية وعلمية قادرة على التغيير بما يتناسب مع مجريات البيئة. وقد بين (Turley and Sherer, 1990) أن وجود هذه المؤسسات المتخصصة والتي تتمثل في المجمعات المهنية يساعد الحكومات وذلك من خلال توفير وسائل ذات تكلفة منخفضة تعمل على زيادة موثوقية البيانات المالية للشركات، وبالتالي المحافظة على ثقة المستثمرين بالأسواق المالية لما لهذا من تأثير على حال الاقتصاد العام ، كما يساعد ذلك بالربط بين القطاع العام والقطاع الخاص. إن هذه المؤسسات تساعد كذلك المهنة من خلال التركيز على استقلالية المحاسب القانوني.

3- الجهات المختصة التي تعمل تحت سيطرة الحكومة (التنظيم المشترك) : وقد يمثل هذا المصدر الحل الأمثل للجمع بين مزايا المصدرين السابقين وتجنب سلبياتهما. فهنا تعمل المؤسسات المختصة على بلورة المهنة وتطويرها بما يتماشى مع سياسات الحكومة وأهدافها المحلية (IFAC, 2005). ففي بريطانيا على سبيل المثال، يتم تنظيم المهنة من خلال البرلمان الذي يمثل الجهة القانونية لتشريع المهنة والإشراف عليها، ويعمل إلى جانبها مؤسسات مختصة (المجمعات المهنية) التي تواكب التطورات الحاصلة في العالم (Boudi, 2002).

أما في الأردن فيتم متابعة المهنة من خلال الهيئة العليا لمهنة المحاسبة القانونية برئاسة وزير التجارة والصناعة، وتنتمتع الهيئة العليا بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري، حيث من صلاحياتها المنصوص عليها في قانون تنظيم المهنة اقتراح تطوير التشريعات ذات العلاقة بالمهنة.

وليس هناك إجابة محددة إلى أي مدى يجب أن يكون المصدر المنظم مستقلاً أم تابعاً لجهات حكومية، فهذا يعتمد على رؤية الجهات المعنية لما هو أفضل لمصلحة المجتمع من حيث تحسين جودة عملية التدقيق والمحافظة على مصالح الفئات المعنية بالبيانات المالية المدققة.

وبالإشارة إلى الأردن، وكون الدراسة تتحدث عن تعديلات قانون تنظيم المهنة في الأردن، لا بد من الإشارة إلى أن قانون تنظيم المهنة مر بعدة تطورات ، حيث أن اول قانون منظم للمهنة هو قانون رقم (10) لسنة 1961، ثم عدل بقانون تنظيم مهمة تدقيق الحسابات في الأردن رقم (32) لسنة 1985. وفي سنة 2003 تم إصدار قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم 73 لسنة 2003. وقد أدخل هذا القانون بعض التعديلات

مجتمع الدراسة وعينتها

الدراسة عن وسطها الحسابي، وذلك لمعرفة مدى التجانس في إجابات المستجوبين. ومن أجل اختبار الفرضيات تم استخدام اختبار كاي تربيع، وقد استخدم هذا النوع من الاختبارات لأن المتغيرات هي متغيرات منقطعة، حيث تم الطلب من المجيبين على الاستبانة أن يجيبوا بـ (منخفض جداً، منخفض، متوسط، مرتفع، مرتفع جداً).

تحليل بيانات الدراسة

أولاً: خصائص عينة الدراسة

للتعرف على أهم سمات عينة الدراسة ومدى توفر الخبرة العلمية والعملية المناسبة لديهم للإجابة عن أسئلة الاستبانة، تم تخصيص جزء من الاستبانة لتحقيق هذه الغاية، حيث يظهر الجدول رقم (1) ملخصاً لنتائج القسم الأول من الاستبانة والذي يعرض المؤهل العلمي والتخصص والمركز الوظيفي.

باستعراض النتائج كما في جدول رقم (1) أدناه نلاحظ أن غالبية عينة الدراسة تحمل درجة البكالوريوس في تخصص المحاسبة مع وجود عدد قليل ممن يحملون الدرجات العلمية الأخرى كالمجستير والدكتوراه. أما بالنسبة للمركز الوظيفي فقد احتل معظم أفراد العينة مراكز مهمة، حيث احتل ما يزيد عن 50% من المدققين مركز مالك مكتب تدقيق أو شريك أو مدير تدقيق أو مدقق رئيس.

ويلاحظ من تحليل خصائص عينة الدراسة توافر الخلفية العلمية من حيث المؤهل والتخصص والمركز الوظيفي الملائم للإجابة على أسئلة الدراسة، مما سيضيف على نتائج الدراسة نوعاً من الثقة والمصداقية.

يتمثل مجتمع الدراسة بالمحاسبين القانونيين الواردة أسماؤهم في سجلات جمعية المحاسبين القانونيين والبالغ عددهم 450 محاسباً قانونياً، حيث تم توزيعها على عينة حجمها 100 محاسب قانوني. ويعتبر هذا الحجم معقولاً، وهو يفوق العدد المحسوب بالمعادلات الإحصائية (Sekaran, 2003)، وقد تم توزيع الاستبانة على أفراد العينة بطريقة عشوائية، وتم استرداد 75 استبانة منها 72 استبانة صالحة للتحليل الإحصائي. وقد تم استبعاد الباقي بسبب وجود تحيز واضح في الإجابات كوجود إجابة واحدة على كل الأسئلة أو لعدم إكمال بعضها.

صدق الأداة وثبات المقياس

تم اختبار الصدق الظاهري للاستبانة عن طريق عرضها على بعض أعضاء الهيئة التدريسية المتخصصين في المحاسبة والتدقيق، وقد تم إجراء بعض التعديلات الضرورية بناءً على اقتراحاتهم. أما بالنسبة لثبات المقياس فقد تم احتساب معامل الثبات باستخدام (كرونباخ ألفا) حيث بلغ معامل ثبات الإجابات 93.1%، وهو مؤشر مرتفع.

المعالجة الإحصائية

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

استخدم الوسط الحسابي، وذلك من أجل قياس متوسط وجهة نظر المحاسبين القانونيين فيما يتعلق بالمستجدات التي طرأت على قانون تنظيم المهنة رقم 73 لسنة 2003 وأثرها على جودة مهنة المحاسبة القانونية. واستخدم الانحراف المعياري لقياس الانحراف (التشتت) في إجابات مفردات عينة

الجدول رقم (1)

خصائص عينة الدراسة

البند	العدد	النسبة المئوية	البند	العدد	النسبة المئوية
المؤهل العلمي					
دبلوم كلية مجتمع	4	5.6	محاسبة	64	88.9
بكالوريوس	59	81.9	إدارة أعمال	4	5.6
ماجستير	6	8.3	اقتصاد	2	2.8
دكتوراه	3	4.2	علوم مالية ومصرفية	2	2.8
المركز الوظيفي					
صاحب مكتب التدقيق/ شريك	8	11.1	مدير تدقيق	6	8.3
مدقق رئيسي	26	36.1	مساعد مدقق	32	44.5

ثانياً: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج الفرضية الأولى

نصت الفرضية الأولى على أن التعديلات التي طرأت على قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (73) لعام 2003 والتي تتعلق بتنظيم المهنة، لا تؤثر في جودة مهنة المحاسبة القانونية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين. وقد تراوحت متوسطات الإجابات المتعلقة بهذه الفرضية بين (2.33) و(3.54). وهي متوسطات ليست مرتفعة حيث أنها تتراوح حول الوسط (3) وقد بلغ متوسط الاجابات على جميع الفقرات (3.12)، وهذا يعني أن درجة قبول المحاسبين القانونيين لهذه التعديلات ليست مرتفعة. ومما يلاحظ أن الأسئلة الأربعة الأولى ركزت على تغييرات شكلية، ورغم ذلك كانت متوسطات الإجابة عليها ضمن الفئة المتوسطة. وبالنظر إلى جدول رقم (2) نلاحظ أن البند الخاص بتحديد اختصاصات لجان التدقيق وأسلوب عملها قد حصل على أعلى المتوسطات (3.54) وهو تغيير مهم ومطلوب، إذ من الضرورة أن يتم تحديد صلاحيات اللجان، وهو بند رقابي مهم، والمحاسبون القانونيون أولى بالاهتمام به، ومن شأنه أن يساعد في متابعة المتطلبات المهنية بما يحقق أهداف تدقيق الحسابات بالشكل الأفضل. ويلاحظ أن البند الخاص بجعل أحد أعضاء هيئة تدريس المحاسبة في إحدى الجامعات عضواً في الهيئة العليا بدلاً من عضوين كما في القانون السابق هو أقل البنود موافقة عليه من قبل المحاسبين، ويمكن الاستنتاج من نسبة الموافقة المتدنية بأن المحاسبين القانونيين يدركون أهمية زيادة عدد أعضاء الهيئة التدريسية في الهيئة العليا بدلاً من تخفيضها، لعلمهم أنهم من أصحاب الاختصاص في هذا المجال. وهذا منطقي للتخفيف من هيمنة أصحاب النفوذ من مكاتب التدقيق الكبرى على قرارات الهيئة العليا، ولأن التكامل بين الجانبين الأكاديمي والمهني ضرورة ملحة في مهنة التدقيق. وكما يظهر من الجدول فإن الانحراف المعياري الخاص بكل فقرة من فقرات هذا الجزء من الاستبانة هو ذو قيمة منخفضة مما يشير إلى تجانس آراء المحاسبين القانونيين الذي أبدوا آراءهم في أسئلة هذا الجزء.

ويلاحظ أن قيم كاي تربيع Chi-Square المحسوبة تراوحت بين 15.083 و 54.806 ، ويلاحظ أن مستوى المعنوية لكافة هذه القيم الخاصة بكافة الإجابات هو 0.000 كما هو مشار إليه في الجدول رقم (2) وهو أقل من مستوى الدلالة المطلوب (5%)، كذلك يلاحظ أن قيمة كاي تربيع Chi-Square المحسوبة الخاصة بمتوسط الاجابات هي 34.051 ومستوى المعنوية 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة المطلوب (5%)،

وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن "التعديلات التي طرأت على قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (73) لعام 2003 المتعلقة بتنظيم المهنة تؤثر في جودة مهنة المحاسبة القانونية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين". إن قبول هذه الفرضية لا يعني أن هذه التعديلات قد ساهمت في إحداث التغيير الحقيقي الذي يرفع من سوية المهنة بحيث تحقق المهنية بمعناها الحقيقي وتتجاوز كونها كوظيفة من الوظائف. ولذلك نلاحظ أنه من وجهة نظر المحاسبين القانونيين انفسهم أن هذه التعديلات لا ترتق إلى المستوى المطلوب بالرغم من اسهامها في تحقيق نوع من التحسين. إن هذه النسب غير المرتفعة من التأييد للتغييرات قد تعتبر مؤشراً إيجابياً على أن المحاسبين القانونيين يدركون أهمية التغيير الحقيقي لا التغيير الشكلي، في تحقيق مصالح المهنة والمهنيين من خلال الأداء الأفضل. إن هذه النظرة الايجابية قد تتبثق من وجود إدراك حقيقي لدى المحاسبين القانونيين من أن النظرة القصيرة الأجل التي تفكر في تحقيق المنافع في الأجل القصير ستعكس سلباً على مصالح المهنيين ومهنتهم في الأجل البعيد عندما يدرك مستخدموا البيانات المالية أن عملية التغيير ما هي إلا نوع من ذر الرماد في العيون، ونوع من عملية الاغلاق على سوق المهنة، وتحقيق الاحتكار الذي سينقلب في النهاية على المحتكرين عندما يدرك المجتمع أنهم لم يقدموا التغيير الحقيقي المنشود.

إن بعض التغييرات هي شكلية فعلاً، فيلاحظ من الأسئلة الأربعة الأولى أن هذه التغييرات ما هي إلا تغيير في المسميات سواء فيما يتعلق بمسمى القانون أو الهيئة أو الجمعية أو المهنة. إن هذه الأمور الأربعة هي من الأهمية بمكان وهي من أهم عوامل تنظيم المهنة، لكن الاهتمام بها لا يكون في المسميات بل في الواجبات والمسؤوليات والمهام التي لم تقدم شيئاً جديداً على الأقل لتقليل فجوة التوقعات. وفي نفس الوقت إن إلحاق بعض المهام بالهيئة العليا التي حلت محل مجلس التدقيق وإعطاء الجمعية بعض الدور في المساهمة في تنظيم شؤون المهنة ليس بجديد. إن مجلس المهنة أو الهيئة العليا المنظمة للمهنة ينبغي أن يمثل كافة شرائح المجتمع ذات العلاقة بالمحاسبة القانونية وأن يكون أعضاء هذا المجلس من أصحاب الاختصاص الذين يدركون أهمية تنظيم المهنة ومتطلبات عملية التنظيم.

أما عملية تدوير المدقق، والتي ينبغي أن يعتنى بها ويتم تفعيلها، فقد جاءت مقتصرة على تغيير المدقق المسؤول وليس تغيير مكتب التدقيق، فليس هناك ما يمكن اعتباره انجازاً لتقليل عملية الاحتكار في سوق التدقيق. وفي نفس الوقت ترك الأمر

مما يشير إلى تجانس آراء المحاسبين القانونيين الذي أبدوا آراءهم في أسئلة هذا الجزء.

ويلاحظ أن قيم كاي تربيع Chi-Square المحسوبة تراوحت بين 13.694 و 47.159 ، ويلاحظ أن مستوى المعنوية لكافة هذه القيم لكافة الإجابات هو 0.000 كما هو مشار إليه في الجدول رقم (3) وهو أقل من مستوى الدلالة المطلوب (5%). كذلك يلاحظ أن قيمة كاي تربيع Chi-Square المحسوبة الخاصة بمتوسط الاجابات هي 49.944 ومستوى المعنوية 0.003 وهو أقل من مستوى الدلالة المطلوب (5%)، وبناءً على ذلك يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن التعديلات التي طرأت على قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (73) لعام 2003 المتعلقة بالمحاسب القانوني تؤثر في جودة مهنة المحاسبة القانونية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين.

للهيئة العليا للنظر في عملية التجديد للمدقق بعد انقضاء أربع سنوات من التدقيق لنفس العميل، ولم يتم اتخاذ قرار قطعي بمنعه.

الفرضية الثانية

أما الفرضية الثانية فقد نصت على أن التعديلات التي طرأت على قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (73) لعام 2003 والتي تتعلق بالمحاسب القانوني لا تؤثر في جودة مهنة المحاسبة القانونية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين. وقد تراوحت متوسطات الإجابات المتعلقة بهذه الفرضية بين (2.63 و 3.6) حيث حصل بند "تقديم شهادات التعليم المستمر المنصوص عليها بقانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية" على أعلى متوسط وبند "السماح لحملة شهادات جامعية أخرى غير المحاسبة بالتقدم لامتحان مزاولة المهنة" على أقل متوسط. وكما يظهر من الجدول فإن الانحراف المعياري الخاص بكل فقرة من فقرات هذا الجزء من الاستبانة هو ذو قيمة منخفضة

الجدول رقم (2)

النتائج الإحصائية لتعديلات القانون المتعلقة بتنظيم المهنة

مستوى الدلالة	كاي تربيع	الانحراف المعياري	المتوسط	البند
0.000	54.806	0.803	3.06	قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية بدلاً من قانون مهنة تدقيق الحسابات
0.000	36.429	0.908	2.96	الهيئة العليا بدلاً من مجلس مهنة التدقيق
0.001	19.944	1.096	3.19	جمعية المحاسبين القانونيين بدلاً من جمعية مدققي الحسابات
0.005	15.083	1.149	2.94	مهنة المحاسبة القانونية بدلاً من مهنة تدقيق الحسابات
0.000	24.714	2.501	3.13	جعل رئاسة الهيئة العليا للتدقيق مناصبة بوزير الصناعة والتجارة بدلاً من رئيس ديوان المحاسبة
0.000	28.648	1.035	2.33	أحد أعضاء الهيئة العليا عضو هيئة تدريس تخصص محاسبة بدلاً من عضوين
0.000	33.417	0.976	3.32	الهيئة العليا تتولى تشكيل لجنة ترخيص المهنة
0.000	48.225	0.849	3.37	الهيئة العليا تصادق على منح إجازة المهنة
0.000	54.250	0.923	3.28	إعداد مشروعات التشريعات المتعلقة بالمهنة بالتعاون والتنسيق مع مجلس إدارة الجمعية
0.001	17.583	1.1148	3.25	ربط أمر السماح باختيار المدقق لمدة تزيد على أربع سنوات متتالية بموافقة الهيئة العليا
0.000	41.465	0.892	3.54	تحديد اختصاصات لجان التفتيش وأسلوب عملها
0.000	34.051	1.113	3.124	متوسط الإجابات

الجدول رقم (3)

النتائج الإحصائية لتعديلات القانون المتعلقة بالمحاسب القانوني

مستوى الدلالة	كاي تربيع	الانحراف المعياري	المتوسط	البند
0.000	47.159	0.833	3.46	اعتماد المعاهد المهنية للمحاسبين القانونيين أو ما يماثلها
0.007	13.972	1.156	2.63	السماح لحملة شهادات جامعية أخرى غير المحاسبة بالتقدم لامتحان مزاوله المهنة
0.005	14.944	1.166	3.36	اشتراط تقدم حملة الشهادات المهنية العالمية لامتحان مزاوله المهنة الخاص بورقة التشريعات
0.000	24.111	1.099	3.44	إستبدال الخبرات المطلوبة في القانون السابق بالتدريب لدى جهة يوجد لديها حملة شهادة مزاوله المهنة كشرط للحصول على ترخيص بالمزاوله
0.008	13.694	1.161	3.32	عدم السماح باختيار محاسب قانوني لتدقيق حسابات الشركة المساهمة العامة والخاصة وذات المسؤولية المحدودة مدة تزيد على أربع سنوات متتالية.
0.000	49.944	0.850	3.60	تقديم شهادات التعليم المستمر المنصوص عليها بقانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية
0.003	27.304	1.044	3.302	متوسط الإجابات

حملة الشهادات المهنية الصادرة عن هذه المعاهد لامتحان التشريعات الأردنية من أجل ممارسة المهنة في الأردن. وقد نال بند استبدال الخبرات المطلوبة في القانون السابق بالتدريب لدى جهة يوجد لديها حملة شهادة مزاوله المهنة كشرط للحصول على ترخيص بالمزاوله على درجة موافقة متوسطة أيضاً، ويبدو أن هذا البند لم يحدث ذلك التغيير المهم، حيث أن توافر إمكانية التدريب ليست أسهل من عملية الحصول على الخبرة، وفي كلتا الحالتين لا يحصل المحاسب القانوني على الترخيص بالمزاوله إلا بعد استيفاء شرط التدريب أو الخبرة.

الفرضية الثالثة

أما بالنسبة للفرضية الثالثة والتي نصت على أن التعديلات التي طرأت على قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (73) لعام 2003 لا تؤدي إلى تحقيق أهداف القانون من وجهة نظر المحاسبين القانونيين، فيلاحظ أن متوسط الإجابات المتعلقة بهذه الفرضية تراوحت بين (3.37 و 3.75) حيث حصل بند " تأكيد الالتزام بقواعد السلوك المهني وآدابها" على أعلى متوسط وبند " تنظيم مزاوله المهنة والارتقاء بها" على أقل متوسط. وكما يظهر من الجدول فإن الانحراف المعياري الخاص بكل فقرة من فقرات هذا الجزء من الاستبانة هو ذو

ومما يلاحظ أن هذه المتوسطات ليست مرتفعة، مما يشير إلى قناعة المحاسبين القانونيين الذين أجابوا على أسئلة الاستبانة بأن هذه التعديلات غير كافية ولا ترتقي إلى المستوى المطلوب، حيث أن الحاجة إلى التعليم والتدريب المستمر ضرورية لتمكين المحاسب القانوني من القيام بعملية التدقيق على أفضل وجه، لكن آلية تنفيذ التدريب واستمرارية التعلم لم تكن واضحة ومحددة. أما فيما يتعلق بالسماح لحملة شهادات جامعية أخرى غير المحاسبة بالتقدم لامتحان مزاوله المهنة، فقد نالت أقل درجة من الموافقة، وهذا الأمر متوقع، لأن الغالبية العظمى ممن يمارس التدقيق وممن أجاب على أسئلة الاستبانة هم من المحاسبين، وإنه من العدالة أن لا يسمح لأصحاب التخصصات الأخرى بمزاوله هذه المهنة أسوة بالمهنة الأخرى، كمهنة المحاماة مثلاً.

ومما يلاحظ أن اعتماد المعاهد المهنية للمحاسبين القانونيين أو ما يماثلها واشتراط تقدم حملة الشهادات المهنية العالمية لامتحان مزاوله المهنة الخاص بورقة التشريعات حصلت على درجة موافقة أعلى من المتوسط، وهذه الموافقة مبررة، ويفترض أن تتال درجة موافقة أعلى من ذلك، كون هذه المعاهد العالمية تضع متطلبات عالية للحصول على عضويتها، وفي نفس الوقت يبدو أنه من المنطقي اشتراط تقدم

الخاصة بمتوسط الاجابات هي 43.207 ومستوى المعنوية 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة المطلوب (5%)، لذلك نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص أن "التعديلات التي طرأت على قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (73) لعام 2003 تؤدي إلى تحقيق أهداف القانون من وجهة نظر المحاسبين القانونيين".

قيمة منخفضة مما يشير إلى تجانس آراء المحاسبين القانونيين الذي أبدوا آراءهم في أسئلة هذا الجزء. ويلاحظ أن قيم كاي تربيع Chi-Square المحسوبة تراوحت بين 31.042 و 79.389 ويلاحظ أن مستوى المعنوية لكافة هذه القيم ولكل الإجابات هو 0.000 كما هو مشار إليه في الجدول رقم (4) وهو أقل من مستوى الدلالة المطلوب (5%). كذلك يلاحظ أن قيمة كاي تربيع Chi-Square المحسوبة

الجدول رقم (4)

النتائج الإحصائية لتعديلات القانون المتعلقة بأهداف القانون

مستوى الدلالة	كاي تربيع	الانحراف المعياري	المتوسط	البند
0.000	31.042	1.003	3.37	تنظيم مزاوله المهنة والارتقاء بها
0.000	37.028	0.919	3.51	ضمان الالتزام بمعايير المحاسبة بما يساهم في حماية الاقتصاد الوطني
0.000	36.617	0.945	3.63	ضمان الالتزام بمعايير تدقيق الحسابات بما يساهم في حماية الاقتصاد الوطني
0.000	79.389	0.799	3.69	الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني للمحاسبين القانونيين
0.000	40.500	0.900	3.75	تأكيد الالتزام بقواعد السلوك المهني وأدابها
0.000	34.667	0.989	3.58	تعزيز دور المحاسب القانوني وحياده واستقلاله
0.000	43.207	0.926	3.588	متوسط الإجابات

الذي يدور في خلد كل من يريد أن يستخدم البيانات في عملية اتخاذ القرار، سواء كان هذا المستخدم داخليا أم خارجيا، هو ما درجة الثقة التي يمكن أن تحققها هذه البيانات وكيف يمكن زيادتها. لذلك من أجل زيادة الموثوقية ودرجة الاعتماد على هذه البيانات نحن بحاجة إلى جهة ذات كفاءة واستقلالية تامة من أجل زيادة ثقة مستخدمي البيانات المالية بهذه البيانات التي سيعتمدون عليها. فيجب أن تكون هذه الجهة ذات تأهيل علمي وعلمي يمكنها من القيام بالمهمة الموكولة إليها خير قيام. ويجب أن تكون هذه الجهة مستقلة استقلالاً مادياً فلا تربطها بالمنشأة التي تقوم بتدقيق بياناتها أية روابط مادية يمكن أن تؤثر على استقلاليتها، وأن تكون كذلك مستقلة استقلالاً ذهنياً، فتعطي رأيها بكل موضوعية ودون أي تحيز. ولكن من الملاحظ من الجدول أعلاه أن إجابات المحاسبين القانونيين هي في حدود المتوسط، مما يشير إلى أن تعديلات القانون لم تسهم بشكل مقنع في تحقيق الركائز الأساسية لعملية التدقيق والمتمثلة بالاستقلالية والكفاءة والالتزام بقواعد وأداب السلوك المهني. حيث يظهر من جدول (4) أعلاه أن نسبة التأييد

يلاحظ من الجدول رقم (4) أعلاه أن متوسطات الاجابات عن مدى كون تعديلات القانون تسهم فعلاً في تحقيق أهداف القانون المرسومة، قد جاءت متقاربة وأعلى من المتوسط ولكنها ليست مرتفعة، وهذه الاجابات تتسجم مع وجهة نظر المحاسبين القانونيين- الذي أجابوا على أسئلة الاستبانة- فيما يتعلق بكافة التعديلات المذكورة في الجداول السابقة، مما قد يشير إلى أن النظرة بشكل عام إلى تعديلات القانون بأنها متوسطة القبول ومتوسطة التأثير. وهذا ما قد يشير إلى ضرورة التعديل القادم بعد مزيد من التمحيص وفتح المجال لمشاركة أصحاب الاهتمام في عملية التغيير.

إن الأهداف المرسومة للقانون، والمبينة في الجدول أعلاه، هي في غاية الأهمية، وإن تحقيقها يساعد في تحقيق أهداف مهنة المحاسبة القانونية المتمثلة بشكل رئيس في تقديم خدمة التدقيق بكل أمانة واستقلالية واقتدار. إن الفرضية الأساسية التي تقوم عليها عملية التدقيق هي أن البيانات المالية وغير المالية غير المدققة تفتقر إلى الموثوقية الكاملة التي تجعلها تشكل أساساً يعتمد عليه في عملية اتخاذ القرارات. فالسؤال

بين 17.521 و 64.845 ويلاحظ أن مستوى المعنوية لكافة هذه القيم ولكافة الإجابات هو 0.000 كما هو مشار إليه في الجدول رقم (5) وهو أقل من مستوى الدلالة المطلوب (5%). كذلك يلاحظ أن قيمة كاي تربيع Chi-Square المحسوبة الخاصة بمتوسط الاجابات هي 45.485 ومستوى المعنوية 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة المطلوب (5%). وبناءً على ذلك نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أن التعديلات في القانون رقم 73 لسنة 2003 هي لصالح المدققين ولصالح المجتمع ومستخدمي التقارير السنوية".

ومما يلاحظ أن الاجابات متقاربة من كون هذه التعديلات هي لتحقيق مصالح المحاسبين القانونيين أو مصالح المجتمع ومستخدمي البيانات المالية. لكن ما ينبغي الاشارة إليه ان أن هذه التعديلات لم تكن، من وجهة نظر المحاسبين القانونيين، بالمستوى المطلوب من أجل زيادة ثقة المجتمع بالمهنة والمهنيين، ولا من ناحية تحفيز المحاسبين القانونيين للتنافس بمهنية من أجل الارتقاء بمستوى المهنة وكسب ثقة المجتمع، حيث يلاحظ من الجدول أن أعلى نسبة موافقة هي 3.68. وهذه النسبة قد تشير إلى أن التعديلات ليست فعلاً بالمستوى المطلوب، حيث أن نسبة الموافقة ينبغي أن تكون أعلى من ذلك. إن هذا الاستنتاج من الأهمية بمكان، فإذا كان هذا رأي المحاسبين القانونيين أنفسهم، وهو اعتراف من أصحاب الشأن الأساسي في هذا الموضوع بأن التعديلات لم ترتق إلى المستوى الذي يحقق الطموح ويلبي رغبات المحاسبين القانونيين ومستخدمي البيانات المالية، فإن هذا يستدعي ضرورة المراجعة والتعديل.

اقتراحات لتحسين جودة المهنة

طلب من أفراد العينة إبداء آرائهم بمقترحات أعدها الباحثون حول كيفية تحسين جودة المهنة وكانت النتائج كما تظهر في الجدول (6)، حيث حصل اقتراح تشكيل نقابة للمحاسبين القانونيين تتولى عملية تنظيم مهنة المحاسبة القانونية على أعلى متوسط، بينما جاء بند تفعيل دور الشركات في عملية تنظيم المهنة في المرتبة الثانية في الأهمية وبند تفعيل دور الأكاديميين في عملية تنظيم المهنة في المرتبة الثالثة وبند جعل عملية تنظيم مهنة المحاسبة القانونية بيد مجلس يكون أعضاؤه مناصفة بين الحكومة والجمعية في المرتبة الرابعة وبند جعل عملية تنظيم مهنة المحاسبة القانونية بيد جمعية المحاسبين القانونيين بشكل كامل في المرتبة الخامسة، بينما حصل بند جعل عملية تنظيم مهنة المحاسبة القانونية بيد هيئة حكومية بشكل كامل على أقل متوسط.

لتحقيق هدف الاستقلالية هي 3.58 وبالنسبة للهدف الخاص بالارتقاء بالمستوى العلمي والمهني للمحاسبين القانونيين فنسبة التأييد هي 3.69 وكذا الأمر فيما يتعلق بتحقيق الالتزام بقواعد السلوك المهني وأدائها حيث كانت نسبة التأييد 3.75.

إن وجهة نظر المحاسبين القانونيين بأن تعديلات قانون تنظيم المهنة لا تحقق بشكل مناسب أهداف القانون التي نص عليها والتي تتمثل أصلاً في أهداف مهنة المحاسبة القانونية، لتؤكد على أن هذه التعديلات لا ترتقي إلى المستوى المطلوب ولا بد من التعديل قبل أن يعتمد القانون بشكله النهائي.

الفرضية الرابعة

أما الفرضية الرابعة والتي تنص على أن التعديلات في القانون رقم 73 لسنة 2003 لم تكن لصالح المدققين أو لصالح المجتمع ومستخدمي التقارير السنوية، فكما يظهر من الجدول رقم (5)، أن متوسطات الإجابات المتعلقة بالتعديلات التي تعتبر لصالح المحاسبين القانونيين هي بين (2.89 و 3.48)، وهي متوسطات غير مرتفعة. وقد حصل بند "زيادة ثقة المجتمع بالمهنة بشكل حقيقي" على أعلى متوسط وهو 3.48 وحصل بند "زيادة المنافسة بين المدققين بشكل مهني عن طريق التنافس في تقديم الخدمة الأفضل" على أقل متوسط وهو 2.89. وكما يظهر من الجدول فإن الانحراف المعياري الخاص بكل فقرة من فقرات هذا الجزء من الاستبانة هو ذو قيمة منخفضة مما يشير إلى تجانس آراء المحاسبين القانونيين الذي أبدوا آراءهم في أسئلة هذا الجزء.

ويلاحظ أن قيم كاي تربيع Chi-Square المحسوبة تراوحت بين 15.408 و 41.194 ويلاحظ أن مستوى المعنوية لكافة هذه القيم ولكافة الإجابات هو 0.000 كما هو مشار إليه في الجدول رقم (5) وهو أقل من مستوى الدلالة المطلوب (5%). كذلك يلاحظ أن قيمة كاي تربيع Chi-Square المحسوبة الخاصة بمتوسط الاجابات هي 34.632 ومستوى المعنوية 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة المطلوب (5%).

وقد تراوحت متوسطات الإجابات المتعلقة بالتعديلات التي جاءت لصالح المجتمع ومستخدمي البيانات بين (2.94 و 3.69) حيث حصل بند "زيادة جودة عملية التدقيق" على أعلى متوسط، وبند "تحقيق المهنية بحيث تصبح عملية التدقيق أمر مهني أكثر منه كوظيفة" على أقل متوسط. وكما يظهر من الجدول فإن الانحراف المعياري الخاص بكل فقرة من فقرات هذا الجزء من الاستبانة هو ذو قيمة منخفضة مما يشير إلى تجانس آراء المحاسبين القانونيين الذي أبدوا آراءهم في أسئلة هذا الجزء.

ويلاحظ أن قيم كاي تربيع Chi-Square المحسوبة تراوحت

الجدول رقم (5)

النتائج الإحصائية لتعديلات القانون التي جاءت لصالح المحاسبين القانونيين و لصالح المجتمع

مستوى الدلالة	كاي تربيع	الانحراف المعياري	المتوسط	البند
لصالح المحاسبين القانونيين				
0.000	37.099	1.039	3.14	تحسين سمعة المهنة
0.000	37.444	0.923	3.22	تحسين سمعة المدققين
0.000	38.556	0.975	3.25	تحقيق مصالح مكاتب التدقيق الكبرى
0.000	23.000	0.972	3.39	احتكار سوق التدقيق من قبل شركات التدقيق الكبرى
0.000	39.944	1.009	2.84	تحسين صورة المهنة في نظر المجتمع
0.000	31.750	0.790	3.48	زيادة ثقة المجتمع بالمهنة بشكل حقيقي
0.004	15.408	0.827	3.21	زيادة ثقة المجتمع بالمدققين بشكل حقيقي
0.000	39.667	1.056	2.89	زيادة المنافسة بين المدققين بشكل مهني عن طريق التنافس في تقديم الخدمة الأفضل
0.000	41.194	1.031	3.28	زيادة الاهتمام بقواعد السلوك المهني
0.000	29.768	0.822	3.47	العمل كنوع من الإغلاق على سوق المهنة وعدم توسيع عملية الدخول إليه
0.000	34.632	0.951	3.22	متوسط الإجابات
لصالح المجتمع ومستخدمي البيانات المالية				
0.000	60.056	0.919	3.69	زيادة جودة عملية التدقيق
0.000	49.211	0.912	3.39	تقليل حالات فشل التدقيق في اكتشاف التحريفات المادية
0.000	64.845	0.928	3.39	تقليل حالات الفشل المؤسسي
0.000	52.583	3.683	3.61	زيادة الرقابة على مكاتب التدقيق
0.000	17.521	0.923	3.22	تحسين استقلالية المدقق
0.000	28.694	0.791	2.94	تحقيق المهنية بحيث تصبح عملية التدقيق أمر مهني أكثر منه كوظيفة
0.000	55.690	0.855	3.46	تحسين إجراءات الترخيص بمزاولة المهنة
0.000	21.611	1.094	3.48	زيادة الرقابة الحكومية على عملية التدقيق
0.000	23.437	0.982	3.28	زيادة رقابة المهنة على عملية التدقيق
0.000	49.806	0.861	3.34	الاهتمام بشكل جدي بكفاءة المدققين
0.000	45.485	1.359	3.373	متوسط الإجابات

الجدول رقم (6)

النتائج الإحصائية لاقتراحات تحسين جودة المهنة

الإنحراف المعياري	المتوسط	البند
1.030	2.19	جعل عملية تنظيم مهنة المحاسبة القانونية بيد هيئة حكومية بشكل كامل
1.192	2.86	جعل عملية تنظيم مهنة المحاسبة القانونية بيد جمعية المحاسبين القانونيين بشكل كامل
1.166	3.12	جعل عملية تنظيم مهنة المحاسبة القانونية بيد مجلس يكون أعضاؤه مناصفة بين الحكومة والجمعية
0.906	4.10	تشكيل نقابة لمدققي الحسابات تتولى عملية تنظيم مهنة المحاسبة القانونية
1.058	3.42	تفعيل دور الأكاديميين في عملية تنظيم المهنة
1.048	3.50	تفعيل دور الشركات في عملية تنظيم المهنة
1.066	3.198	متوسط الإجابات

استقلالية المهنة وجوده أداها، مما يشير إلى أن التعديلات ما هي إلا تعديلات شكلية.

2- وأظهرت مناقشة النتائج أن التعديلات المتعلقة بالمحاسبين القانونيين (بالمهنيين أنفسهم) وإن كانت تبدو مؤثرة في جودة خدمة المحاسبة القانونية إلا أنها أيضاً لا تصل إلى مستوى مناسب، حيث أن التعديلات التي تتعلق بالمهنيين أنفسهم حصلت على درجات متوسطة من التأييد من قبل المحاسبين القانونيين.

3- تبين من خلال النتائج أن التعديلات التي طرأت على قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (73) لعام 2003 تساعد بدرجة متوسطة في تحقيق أهداف القانون. حيث يلاحظ من النتائج أن التعديلات لم تحقق درجة عالية من الرضى عن مدى مساهمة هذه التعديلات في تحسين استقلالية المدققين ورفع كفاءاتهم الأدائية وتحقيق الالتزام بالقواعد الأخلاقية للمهنة.

4- كما يتبين من النتائج أن مختلف التعديلات تخدم مصالح المحاسبين القانونيين والمجتمع ومستخدمي البيانات المالية بمستوى متوسط. إنها لم تحقق ذلك المستوى المطلوب في خدمة المجتمع ومستخدمي البيانات المالية، علماً بأن هذه المهنة تستمد شرعيتها أصلاً من تقديمها الخدمة التي تحقق مصالح المجتمع وبالتالي تنال ثقته.

5- وتشير نتائج الدراسة إلى أن المحاسبين القانونيين يدعمون تقليل هيمنة الحكومة على عملية تنظيم المهنة، وذلك بإفساح المجال بشكل أوسع للفئات ذات الصلة الوثيقة بالمهنة بالمشاركة في عملية تنظيم المهنة وكذلك تشكيل نقابة للمحاسبين القانونيين تتولى عملية التنظيم.

التوصيات

تبين من نتائج الدراسة أن التعديلات بكافة تفاصيلها لم ترتق إلى المستوى المناسب الذي يدعم جودة المهنة وأن هذه التعديلات تبدو شكلية وبالتالي لم تحقق درجة عالية من الرضى عن مدى مساهمتها في تحسين استقلالية المدققين ورفع كفاءاتهم الأدائية وتحقيق الالتزام بالقواعد الأخلاقية للمهنة. وبالتالي فإن الباحثين يوصون بضرورة إدراك من يقومون على تنظيم المهنة لأهمية التغيير الحقيقي لا التغيير الشكلي، في تحقيق مصالح المهنة والمهنيين. وبناءً على ذلك فإن الباحثين يوصون بضرورة التعجيل في مناقشة قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية من كافة جوانبه وعلى عدة مستويات، سواءً من خلال عقد مؤتمر علمي يتناول كافة تفاصيل هذا القانون، وعقد حوارات لاستطلاع كافة الأفكار والاقتراحات التي

إن النتائج الظاهرة في الجدول رقم (6) تبدو منطقية، حيث أنه من حق المحاسبين القانونيين أن يكون لهم، كمثل بقية المهن في الأردن، نقابة ترعى شؤونهم وتراقب أعمالهم بما يحقق مصلحة المهنة والمهنيين والمجتمع ومستخدمي البيانات المالية. ويلاحظ في نفس الوقت إعطاء الموافقة الأقل لجعل الأمر بيد الحكومة هو فعلاً نقيض مطلب تشكيل النقابة، حيث إن جعل أمر تنظيم المهنة عالمياً ليس بيد الحكومات وإنما بيد المجموعات المهنية التي ترعى شؤون المهنة. وكذلك الأمر فيما يتعلق بجعل عملية تنظيم مهنة المحاسبة القانونية بيد جمعية المحاسبين القانونيين بشكل كامل، فقد حصلت على نسبة موافقة متدنية وقريبة من نسبة الموافقة الخاص بجعل الأمر بيد الحكومة. إن ربط هذه النتائج بالاطار النظري، والذي تمت الإشارة فيه إلى أشكال تنظيم المهنة المقترحة عالمياً، يشير إلى ضرورة إشراك المحاسبين القانونيين والأكاديميين والشركات التي تشكل عملاء التدقيق في عملية التنظيم. ومما يلاحظ أن الاقتراح بأن يكون دور الجهات الحكومية هو الأقل ينسجم مع عملية تنظيم المهنة عالمياً، على أن تتوافر الرقابة الحكومية على عملية التنظيم. وكما يظهر من الجدول فإن الانحراف المعياري الخاص بكل فقرة من فقرات هذا الجزء من الاستبانة هو ذو قيمة منخفضة مما يشير إلى تجانس آراء المحاسبين القانونيين الذي أبدوا آراءهم في أسئلة هذا الجزء.

نتائج الدراسة

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر التعديلات التي طرأت على قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (73) لعام 2003 في جودة مهنة المحاسبة القانونية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين. حيث تم التركيز على التعديلات الخاصة بتنظيم المهنة وتلك الخاصة بالمحاسبين القانونيين أنفسهم. كما هدفت إلى التعرف على مدى ملاءمة هذه التعديلات ولصالح من جاءت. لقد تم استقصاء آراء فئة المحاسبين القانونيين كونهم الفئة ذات العلاقة بهذا القانون والأكثر تأثراً به، وذلك من خلال تصميم استبانة صممت لهذه الغاية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1- أظهرت مناقشة نتائج الدراسة أن التعديلات التي طرأت على قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (73) لعام 2003 والمتعلقة بتنظيم المهنة تؤثر في مهنة المحاسبة القانونية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين ولكن بدرجة هي في حدود المتوسط. وهذه النتيجة تشير إلى أن ما يتعلق بتنظيم المهنة في هذا القانون سواءً كان يتعلق بتغيير مسمى الهيئة المشرفة على المهنة أو مسمى المهنة نفسها أو أعضاء هذه الهيئة لم تكن كل هذه لترتقي إلى المستوى المناسب الذي يدعم

هذا الموضوع بدراساتهم عن طريق دراسة آراء فئات أخرى، بحيث يتم تناول كافة البنود وليس فقط التعديلات التي طرأت على القانون القديم.

تسهم في تحسين عملية تنظيم المهنة، أو طرح اقتراحات حول مختلف بنود القانون واستقبال تعليقات المهتمين بها، كما يحصل في عملية إعداد معايير المحاسبة والتدقيق عالمياً. ويقترح الباحثون مساهمة الباحثين في مجال المهنة في تناول

المراجع

- Safeguards, and the Role of Regulation, *European Accounting Review*, 9(2): 205-224.
- Askary, S. 2006. Accounting Professionalism– a Cultural Perspective of Developing Countries. *Managerial Auditing Journal*, 21(1):102-111.
- Boudi, A. A. 2002. The Regulations of accountancy profession practice for Gulf countries, under globalization. The fourth scientific professional congress: Accountancy and the Challenges of Globalization. Amman, Jordan, August 24-25, 2002.
- Cooper, D. and Robson, K. 2006, *Accounting, Professions and Regulation: locating the sites of professionalism*. *Accounting Organization and Society*, 31 (4-5): 415-444.
- DeFond, M L., T.J. Wong, and Shuhua Li. 1999. The Impact of Improved Auditor Independence on Audit Market Concentration in China. *Journal of Accounting and Economics*, (28) 269-305.
- Farndale, E. and Brewster, C. 2005. In Search of Legitimacy: Personal Management Associations Worldwide. *Human Resource Management Journal*, 15, (3): 33-48.
- Francis, Jere R. 2004. What Do We Know about Audit Quality?, *The British Accounting Review*, 36(4): 345-368.
- Hooks, Karen L., *Professionalism and Self Interest: a Critical View of The Expectation Gap*, 1991, Critical Perspectives on Accounting, 3: 109-136.
- Houghton, K. and Christine, J, 2003, Market Competition and Auditor Independence, *Agenda: a Journal of Policy Analysis and Reform*, 10(3): 213-228.
- Jamal, K., 2008. *Building a better Audit Profession: Align Incentives and Reduce Regulation*, *Accounting Perspectives/ Perspectives Compatible*, 7(2): 123-126.
- Kinney, W. R. 2005, *Twenty-Five years of Audit Deregulation and Re-Regulation: What Does it Mean for 2005 and Beyond?* *Auditing; a Journal of Practice & theory*, 24, Supplement, 89-109.
- أبو ليل، ردينة، 2007، القوانين المرتبطة بمهنة التدقيق وأثرها على استقلالية المدقق الخارجي في الاردن في ظل معايير التدقيق الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
- أحمد، زياد جمال إبراهيم، 2003، العوامل المؤثرة في جودة التدقيق من وجهة نظر الفئات ذات العلاقة ببيئة التدقيق: دراسة التحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- الذنيبات، علي، 2003، بنية فجوة التوقعات في التدقيق و أسبابها، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، 30(1)، ص 108-127.
- الذنيبات، علي، 2009، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية (نظرية وتطبيق)، دار وائل للنشر، عمان: الأردن.
- الحמיד، عبدالرحمن، 1995، خصائص جودة المراجعة المالية في المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة، مجلد 35، العدد 3، ص 405-453.
- المملكة الأردنية الهاشمية، قانون مهنة تدقيق الحسابات رقم (32) لسنة 1985، عمان، الأردن.
- المملكة الأردنية الهاشمية، قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (73) لسنة 2003، عمان، الأردن.
- المملكة الأردنية الهاشمية، نظام مزاولة مهنة المحاسبة القانونية رقم (7) عام 2006، عمان، الأردن.
- Aba-alkhail, K.I. 2002. *Regulating the Auditing Profession in Saudi Arabia: the Formulation of Early Auditing Standards*, Ph.D. Dissertation, University of Essex, U.K.
- Al-Shamri, E. H. 2002. *Suggested framework for the professional qualification standards for practicing the profession in the Gulf countries*. The fourth scientific professional conference: Accountancy and the Challenges of Globalization. Amman, Jordan, August 24-25, 2002.
- Arel, B., Brody, R. and Pany, K. 2005, *Audit Firm Rotation and Audit Quality*. *The CPA Journal*, 75(1): 36-39.
- Arens, A. A., Elder, R.J. and Beasley, M. S. 2009. *Auditing and Assurance Services*, New York: Prentice-hall.
- Arrunada, B. 2000. *Audit Quality: Attributes*, Private

- Critical accounts**, MacMillan, London, 47- 59.
- Willmott, H.C. 1990. Serving the public interest? A critical analysis of a professional claim, in Cooper, D.J. and Hopper, T.M. (EDS), *Critical accounts*, MacMillan, London, 315-330.
- Sekaran, Uma, 2003, *Research Methods for Business: a skills Building Approach*, Fourth edition, John Wiley & sons. Inc.
- Turley, S. and Sherer, M. 1990. Regulating the Auditing Profession, in Cooper, D.J. and Hopper, T.M. (EDS),

The Effect of the Amendments of the Accountancy Profession Act No. 73, for the Year 2003 on the Quality of the Profession

*Ali Al-Thuneibat, Dalia Ibrahim Mustafa and Rami Mohammad Al-Zabdieh **

ABSTRACT

The study aimed at investigating the effect of the amendments of the Accountancy Profession Act No. 73 for the Year 2003 on the quality of the profession, from the view point of the Certified Public Accountants in Jordan. To achieve the objectives of the study, a questionnaire was designed and administered to a sample of the Certified Public Accountants. Means, standard deviations, and Chi-square were used to analyze the data and test the hypotheses. The findings of the study provide evidence that the amendments whether they are related to the Certified Public Accountants themselves or to the profession itself, have a moderate effect on the profession quality. It also appears that even though the amendments contribute to the achievement of the Act objectives and serves the interests of the public and the profession, their contribution is not so high. The study concluded with an important recommendation calling for the need to a direct and instance comprehensive change for all regulations related to the accountancy profession, and the need for considering the points of views of all interested groups.

Keywords: The Accountancy Profession Act, Quality of the Profession, Certified Accountants, Auditors.

* Faculty of Business, University of Jordan. Received on 9/3/2012 and Accepted for Publication on 11/5/2012.